

## باب الصلح

إنما يصح عن الدم والمال عينا أو دينا إما بمنفعة كالإجارة أو بمال فإما عن دين ببعضه من جنسه كالإبراء ويصحان في الأول مؤجلين ومعجلين ومختلفين إلا عن نقد بدين وفي الثاني يمتنع كاليء بكاليء وإذا اختلفا جنسا أو تقديرا أو كان الأصل قيما باقيا جاز التفاضل وإلا فلا

قوله باب الصلح إنما يصح عن الدم والمال

أقول ظاهر هذا عدم صحة الصلح عن الحقوق ولا وجه لذلك فإنها داخلة تحت عموم حديث عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما أخرجه أبو داود والترمذي

ص 258

وابن ماجه والحاكم وابن حبان وصحه الترمذي وهذا التصحيح من الترمذي هو مما انتقد عليه فإن في إسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وقد قال الشافعي وأبو

داود فيه إنه ركن من أركان الكذب واعتذر للترمذي بأنه صححه باعتبار كثرة طرقه وقد أخرجه أبو داود من غير طريقه من حديث أبي هريرة وصححه ابن حبان والحاكم وحسنه الترمذي وأخرجه الحاكم من حديث أنس وأخرجه أيضا الحاكم والدارقطني من حديث عائشة وله طرق غير هذه وبعضها تقوم به الحجة في كل صلح إلا ما استثناه آخر الحديث

وبهذا الدليل يتقرر لك صحة الصلح بالمنفعة كما تصح بالمال وبالبعض كما تصلح بالكل وبالمؤجل والمعجل وتقييد الصحة في بعض هذه الصور بقيد لا بد من قيام دليل عليه فإن لم تقم عليه دليل كان كل صلح جائزا إلا ما أحل حراما أو حرم حلالا

## فصل

وما هو كالإبراء يقيد بالشرط وصح عن المجهول بمعلوم كعن المعلوم لا العكس ولكل فيه من الورثة المصالحة عن

الميت مستقلا فيرجع بما دفع ولا تعلق به الحقوق وعكسها

فيما هو كالبيع ولا يصح عن حد ونسب

ص 259

وإنكار وتحليل محرم وعكسه

قوله فصل وما هو كالإبراء يقيد بالشرط

أقول لا وجه لتخصيص هذه الصورة بجواز التقييد بالشرط

بل يصح تقييد كل صلح بما شاء المتصالحان من الشروط

إلا لمانع والدليل على من ادعى وجوده وتأثيره في المنع

وأما قوله ويصح عن المجهول بمعلوم إلخ فأقول المعتبر

في هذا حصول التراضي الذي هو المناط الشرعي في

تحليل الأموال فإذا حصل ذلك جاز على كل حال مهما أمكن

الوقوف على القدر جملة أو تفصيلا لأن ما لا يوقف على

قدره بوجه لا يتحقق فيه ذلك المناط ويدل على جواز

الصلح بالمجهول على المعلوم ما ثبت في الصحيح أن جابر

بن عبد الله كان عليه تحر ليهودي فعرض عليه ثمر بستانه

فأبى فكلم جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن

يكلم اليهودي فعرض صلى الله عليه وسلم ذلك على

اليهودي فأبى فمشى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال جدله فأوفى اليهودي وبقي لجابر قدر وهو سبعة عشر وسقا بعد أن أوفى اليهودي ما هو له وهو ثلاثون وسقا

وأما كون لكل وارث المصالحة فوجهه ظاهر لأن الدين قد صار متعلقا بتركة الميت ولكل واحد منهم فيها نصيب وإذا صالح الواحد منهم عن الجميع كان رجوعه على الباقيين بما دفع من الصلح مما هو زائد على نصيبه ثابتا إن أجازوا ذلك ورضوا به وإلا نفذ الصلح في نصيبه

وأما كونه لا يصح الصلح عن حد فوجهه أنه صلح أحل حراما لأن إسقاط الحدود بعد ثبوتها حرام كما ثبت الوعيد على ذلك بالأدلة الصحيحة وهكذا لا يصح عن

ص 260

نسب لوروده الوعيد الشديد على من انتسب بغير نسبة أو أدخل على قوم من هو من غيرهم

قوله ولا يصح عن إنكار

أقول هذا الصلح مندرج تحت عموم الحديث المتقدم وليس فيه تحليل حرام ولا تحريم حلال فلا وجه للمنع منه وهذا القدر يكفي في دفع المنع ومع هذا فقد وقع الصلح عن إنكار من رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة الرجلين المتنازعين في المسجد حتى ارتفعت أصواتهما فأشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى صاحب الدين بأن يضع الشطر من دينه فرضي بذلك والقصة ثابتة في الصحيح وكما أن مثل هذا الصلح عن إنكار داخل في عموم الحديث المذكور هو أيضا داخل تحت قوله عز وجل والصلح خير وقوله أو إصلاح بين الناس وأما قوله وتحليل محرم وعكسه فوجه ظاهر لاستثنائهما في الحديث الدال على جواز الصلح بين المسلمين ولو اقتصر المصنف على هذا لكان فيه غنى عن التطويل في غير طائل